Document: EB 2019/128/R.44
Agenda: 8(j)
Date: 4 November 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المحاسبة والمراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Jose Morte Molina
كبير موظفي إدارة المخاطر
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2561 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.mortemolina@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة
روما، 10–12 ديسمبر/كانون الأول 2019

للموافقة

المحتويات

شكر وامتنان	**ii**
موجز تنفيذي	**iii**
أولا – الخلفية	**1**
ثانيا– إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون: المبادئ والإجراءات	**3**
ثالثا– تقرير إطار القدرة على تحمل الديون وحجم المنح	**6**
رابعا– محاكاة للتيسيرية والتخصيص في التجديد الثاني عشر للموارد	**8**
خامسا– هيكلية آلية إطار القدرة على تحمل الديون	**10**
سادسا – تعديل الوثائق الأساسية للصندوق	**10**
سابعا – الاستنتاج وسبل المضي قدما	**11**

الملاحق

الملحق الأول– السياق العالمي للديون وخبرة الصندوق مع إطار القدرة على تحمل الديون	12
الملحق الثاني– التيسيرية، ومعايير الأهلية والتقسيمات دقيقة التفاصيل	15
الملحق الثالث– الافتراضات المالية لمحاكاة التجديد الثاني عشر للموارد	20
الملحق الرابع– التغييرات المقترح إدخالها على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق	21

شكر وامتنان

تود دائرة العمليات المالية في الصندوق أن تعبّر عن خالص شكرها للتعاون بين الشعب المختلفة في هذه الدائرة ومكتب المستشار العام، وشعبة السياسات والنتائج التشغيلية، الأمر الذي أسهم في إنجاز هذه الوثيقة التحولية.

ومع محاولتهم لإدارة مبادرات مؤسسية مختلفة مع مسؤولياتهم اليومية، استثمر أعضاء هذا الفريق الكبير في الصندوق وقتا طويلا، وجهدا مضنيا لإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق، منذ أن عرض المقترح أول مرة على المجلس التنفيذي عام 2018.

كما تود الدائرة أن تعبّر أيضا عن امتنانها على وجه الخصوص للقيادة والخبرة التقنية التي وفّرها مالك الساحلي (شعبة خدمات الإدارة المالية)، و Allegra Saitto (شعبة المحاسبة والمراقب المالي)، و Marco Penna (شعبة خدمات الخزانة)، الذين عملوا كأشخاص مرجعيين وجهات اتصال في مجالات خبرتهم ذات الصلة.

توصية بالموافقة والإحالة إلى مجلس المحافظين

المجلس التنفيذي مدعو إلى:

- النظر في الوثيقة، والمصادقة عليها، وهي الوثيقة التي تتضمن مشروع قرار لمجلس المحافظين في الملحق الرابع؛
- والمصادقة على إحالة مشروع القرار الوارد في الملحق الرابع إلى مجلس المحافظين، بما في ذلك التوصية بأن يقوم مجلس المحافظين بتبني مشروع القرار في دورته الثالثة والأربعين.

موجز تنفيذي

1- تبنى مجلس محافظي الصندوق إطار القدرة على تحمل الديون عام 2007 (GC 29/L.4)، ويوفر هذا الإطار الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لأشد البلدان فقرا التي تعاني من إجهاد الديون، بمبلغ يقدّر بما يعادل 2.5 مليار دولار أمريكي من المنح المقدر المصادقة عليها حتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد.

2- على المدى المتوسط، يواجه الصندوق ثلاث قضايا رئيسية، الأمر الذي تطلب من الصندوق والدول الأعضاء فيه المبادرة بإصلاحات معمقة لهذه الآلية: (1) مخصص غير مستدام من موارد المنح مقارنة بمساهمات التجديد؛ (2) تقليص برنامج الصندوق من القروض والمنح بسبب الافتقار إلى التعويض الكامل عن المنح السابقة التي توفرت بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛ (3) تنامي إجهاد الدين بين المقترضين، مما يتطلب تمويلا تيسيريا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم القضيتين الأوليتين.

3- يهدف الإصلاح المقترح لهذا الإطار إلى بناء استجابة مفصلة تتواءم مع الصندوق وتعظّم من استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأشد البلدان فقرا، مع الالتزام بالهيكلية الدولية للدعم المخصصة لإدارة إجهاد الديون. وينطوي ذلك على: استخدام إطار القدرة على تحمل الديون المتبع في البنك الدولي/صندوق النقد الدولي الخاص بالدول منخفضة الدخل كأساس لمخصصات موارد المنح؛ وعدم زيادة أي عبء ديون إضافي غير مستدام على البلدان المثقلة بالديون؛ وتعزيز المستوى المرتفع من التيسيرية.

4- تقترح إدارة الصندوق جملة من الإجراءات المتضافرة للتطرق لهذه القضايا الثلاث المذكورة أعلاه:

(أ) الاعتراف بخط أساس لتجديد الموارد يغطي: المستوى المتفق عليه من تمويل المنح (التعويض الماضي والمستقبلي عن تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون، وبرنامج المنح العادية) والتكاليف التشغيلية العامة؛ والمساهمة في استدامة رأس المال على الأجل الطويل، ممّا من شأنه أن يؤدي إلى تجنّب تآكل رأسمال الصندوق مع مرور الوقت؛

(ب) إيجاد آلية دينامية مسبقة التمويل، يمكن لها أن تضمن ارتباط المصادقات الجديدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مع التزامات الدول الأعضاء المسبقة على أساس كل دورة تجديد للموارد على حدة؛

(ج) إدخال تقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، تكون مفصلة لتتواءم مع مستويات التيسيرية؛

(د) تخصيص موارد الصندوق الضئيلة للمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وذلك لتقديم دعم مخصوص للبلدان التي تعاني من أعلى إجهاد للديون، بما في ذلك أشد البلدان فقرا وضعفا؛

(هـ) إدخال شرط إقراضي جديد بمستوى أعلى من التيسيرية، يعرف باسم القروض فائقة التيسيرية للغاية.

5- وفي معرض الإصلاح المقترح المعروض في هذه الوثيقة، يتوقع من الدول الأعضاء الاستمرار في دعم الصندوق في التزاماته بموجب إطار القدرة على تحمل الديون المعقودة منذ عام 2007 وحتى عام 2021 على أساس الدفع عندما تقتضي الحاجة، وفي كل تجديد موارد جديد مساهمة مسبقة لجميع التمويل المستقبلي بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. وسيسمح ذلك للصندوق بالحفاظ على مهمته الإجمالية. وبدون دعم قوي لخط أساس تجديد الموارد، لا بد من تقليص حجم المنح العامة المستقبلية وتلك المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون مقارنة بالمستويات السابقة، وذلك بغية ضمان الاستدامة المالية للصندوق.

6- وفرت إدارة الصندوق سيناريوهات تأشيرية لغايات توضيحية لمساعدة الدول الأعضاء على فهم النواتج المحتملة لفترة التجديد الثاني عشر للموارد لجهة التيسيرية والمخصصات، وتحليل أكثر تقسيما لإجهاد الديون. وتظهر النتائج مستوى أقل بصورة طفيفة لمخصصات المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان التي تعاني من أعلى إجهاد للديون، مع السماح للصندوق بتوفير 100 بالمائة من التيسيرية لهذه البلدان. وفي الوقت نفسه، فهو يبقي على المخصصات والتيسيرية العالية للبلدان التي تعاني من إجهاد متوسط للديون.

7- ومن الناحية المبدئية، يحافظ هذا المقترح على الاستدامة المالية للصندوق، ويوفر المرونة للدول الأعضاء للتعهد بموارد إضافية بأسلوب يزيد بصورة مباشرة من الالتزامات الموجهة للبلدان الأقل دخلا على أساس كل تجديد موارد على حدة بأسلوب شفاف يمكن التنبؤ به. وما يؤكد عليه هذا المقترح هو الطبيعة الممولة مسبقا لهذه الآلية، الأمر الذي دعمه المجلس التنفيذي في مناقشات سابقة.

8- كذلك فقد تحرت إدارة الصندوق خيارات لتعهدات تكون بمثابة "التحصين" لآلية إطار القدرة على تحمل الديون من المساهمات العادية للصندوق. وهي توصي بالإبقاء على إطار القدرة على تحمل الديون ضمن هيكلياتها للمحاسبة والإبلاغ الموجودة أصلا، وذلك لأغراض الكفاءة وعلى ضوء المعوقات القانونية التي تواجهها بعض الدول الأعضاء في إعلان تعهداتها لأكثر من أداة واحدة في آن معا.

9- تقترح هذه الوثيقة جملة من الإجراءات والمبادئ المرنة كإصلاح لسياسة إطار القدرة على تحمل الديون، وتوفر مثالا لأغراض توضيحية. وقد حدّثت إدارة الصندوق هذه الوثيقة استنادا إلى التغذية الراجعة من الدول الأعضاء في سبتمبر/أيلول 2019، وستعرض هذه الوثيقة المنقَّحة على لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، لاستعراضها ومن ثم على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019 للمصادقة عليها، وفيما بعد لعرضها على مجلس المحافظين بهدف خلق قروض جديدة فائقة التيسيرية للغاية. وسيتطلب هذا الأمر مراجعة سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون

أولا – الخلفية

1- تبنت المؤسسات الدولية متعددة الأطراف إطار القدرة على تحمل الديون كجزء من الهيكلية العالمية للتطرق لتحديات إجهاد الدين وتراكم الديون من جديد على البلدان الأشد فقرا. وقد تبنى مجلس محافظي الصندوق إطار القدرة على تحمل الديون عام 2007 (GC 29/L.4). ووافقت الدول الأعضاء على تعويض الصندوق عن التدفقات العائدة التي كانت ستتوفر لو كان التمويل بقروض عوضا عن المنح عندما يحين الوقت لسداد أصل هذه القروض. وتتوقع إدارة الصندوق أن تصل المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون إلى 2.5 مليار دولار أمريكي حتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد – مقارنة بحدود 8.2 مليار دولار أمريكي الذي يمثل وضع رأس المال – يتوجب على الدول الأعضاء التعويض عنها (انظر الذيل).

2- وعلى المدى المتوسط، يواجه الصندوق ثلاث قضايا هامة تتطلب إصلاحا معمقا لهذه الآلية:

(1) الحجم غير المستدام من المصادقات على المنح الجديدة. يعتبر تخصيص حجوم كبيرة من موارد المنح التي يوفرها الصندوق منذ عام 2007 غير مستدام. وقد تراوح مستوى المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون من 17 بالمائة إلى 24 بالمائة من برنامج القروض والمنح في الصندوق منذ التجديد السابع للموارد (انظر الشكل 1 أدناه)، بما يتعدى ويزيد عن مستوى منح الصندوق[1] الأخرى التي تصل إلى 6.5 بالمائة. ولم تتم تغطية هذه الموارد من خلال مساهمات كافية من التجديدات الجديدة. وتم تسليط الضوء على الأثر السلبي الكبير للآلية الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون على الاستدامة المالية للصندوق في استعراضين مستقلين أجريا عام 2018.[2] فعلى سبيل المثال، وصلت مساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى حوالي 1.03 مليار دولار أمريكي، إلا أنها لا تغطي النفقات المتوقعة على المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون والميزانية الإدارية للتجديد الحادي عشر للموارد التي يتوقع أن تبلغ وحدها ما يصل إلى 1.3 مليار دولار أمريكي.[3] وبصورة مشابهة، وفي فترة التجديد العاشر للموارد، وصلت المساهمات إلى 1.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة بالنفقات التي وصلت إلى 1.22 مليار دولار أمريكي، وفترة التجديد التاسع للموارد التي وصلت المساهمات فيها إلى 1.07 مليار دولار أمريكي مقارنة بنفقات وصلت إلى 1.16 مليار دولار أمريكي.

[1] المنح العالمية/الإقليمية والمنح القطرية التي تصل حاليا إلى 6.5 بالمائة من إجمالي برنامج القروض والمنح.

[2] تقرير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وتقرير شركة Alvarez & Marsal للخدمات الاستشارية.

[3] تتضمن النفقات، نفقات الميزانية الإدارية، والمصادقات على المنح العادية وتلك المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

الشكل 1

تطور حجم إطار القدرة على تحمل الديون منذ التجديد السابع وحتى التجديد الحادي عشر للموارد

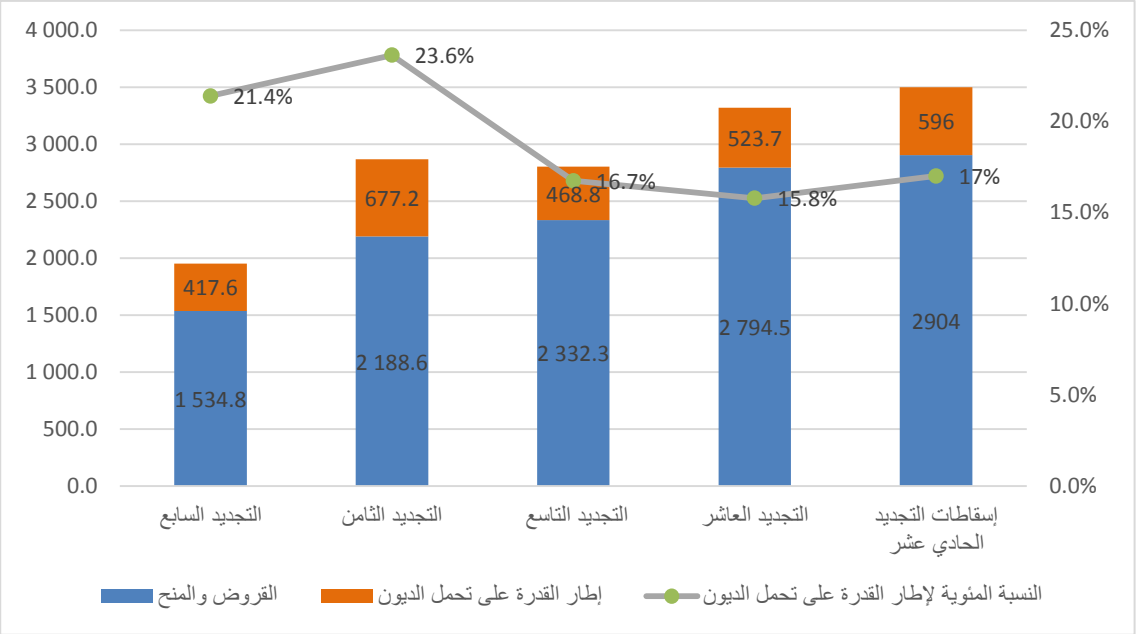

(2) **تقلص برنامج القروض والمنح بسبب الافتقار إلى التعويض عن الصروفات على المصادقات السابقة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.** على عكس غيره من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإن آلية إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق، التي تغطي فقط أصل المبلغ المستحق لا فوائده، لا يحمل أي إلزام قانوني للدول الأعضاء بتعويضه. وبالتالي، فإن أية تدفقات عائدة لا يتم التعويض عنها لا بد من توفيرها من خلال رأسمال الصندوق نفسه، مما يؤدي إلى تآكل تدريجي في القاعدة الرأسمالية للصندوق، وبالتالي يعيق من القدرة المالية للصندوق للمصادقة على منح وقروض تيسيرية جديدة. وتُظهر تجربة التجديد العاشر للموارد أن الدول الأعضاء لم تقم على وجه العموم بتقديم مساهمات بصورة كاملة للتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون، إضافة إلى مساهماتها الأساسية في التجديد.

(3) **تنامي توجهات إجهاد الديون، مما يتطلب تمويلا تيسيريا.** خلال السنوات الأولى من مخطط تمويل إطار القدرة على تحمل الديون، بقي عدد البلدان المؤهلة للحصول على المنح مستقرا. إلا أنه، وخلال السنوات الماضية، تزايد الدين العالمي، وغدت حوالي 58 بالمائة من البلدان المؤهلة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل معرضة لخطر مرتفع لإجهاد الديون أو أنها فعلا تعاني من إجهاد الديون – وهو ما يصل إلى ضعف الرقم من هاتين الفئتين خلال عام 2013 (انظر الملحق الأول). ويؤدي هذا الأمر إلى تفاقم أثر القضيتين الأوليتين على الصندوق.

3- منذ عام 2017، استشارت إدارة الصندوق الدول الأعضاء بهدف تقدير إجراءات الإصلاح المحتملة لإطار القدرة على تحمل الديون. وتقترح هذه الوثيقة إصلاحا لهذه الآلية بهدف خلق رابط يمكن التنبؤ به بصورة

أكبر بين الدعم المخصوص من الدول الأعضاء للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقدرة الصندوق على توفير التمويل لتلك البلدان بأسلوب مستدام.

4- وإذا لم يتم إصلاح آلية إطار القدرة على تحمل الديون، فسيحتاج الصندوق إلى تقليص برنامجه للقروض والمنح بدءا من التجديد الثاني عشر للموارد، وذلك من خلال اقتطاع الأموال الضرورية للتعويض عن صروفات إطار القدرة على تحمل الديون، التي جرت بين عام 2007 ونهاية فترة التجديد الحادي عشر للموارد من المساهمات الجديدة في تجديدات الموارد. وسيكون لهذا الأمر تبعات على قدرة الصندوق على الإيفاء بمهمته والإبقاء على أثره الإنمائي.

5- ويضع المقطع ثانيا من هذه الوثيقة مخططا لمبادئ الإصلاح الفعال لإطار القدرة على تحمل الديون. في حين يصف المقطع ثالثا تقرير الحجم الإجمالي المستدام للمنح في المستقبل. ويوفر المقطع رابعا تقديرا أوليا لمحاكاة التيسيرية في التجديد الثاني عشر للموارد ومخصصات إطار القدرة على تحمل الديون بما يتماشى مع الإصلاح المقترح. ويوفر المقطع خامسا الخيار المفضل لهيكلة آلية إطار القدرة على تحمل الديون. أما المقطع سادسا فيصف التعديلات ذات الصلة على الوثائق الأساسية للصندوق. ويوفر المقطع سابعا الاستنتاجات ويقترح الخطوات التالية للمضي قدما.

ثانيا– إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون: المبادئ والإجراءات

6- بما يتماشى مع الخيارات المعروضة على المجلس التنفيذي بين ديسمبر/كانون الأول 2018 وسبتمبر/أيلول 2019، يتوجه الإصلاح المقترح بالمبادئ التالية:

- التعويض الفعال عن المصادقات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007 وحتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد؛
- التمويل المسبق للمصادقات المستقبلية على إطار القدرة على تحمل الديون وفقا للقدرة المالية للصندوق؛
- تخصيص الموارد الضئيلة المتوفرة للصندوق لتوفير المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون لتوفير الدعم المخصوص للبلدان التي تعاني من أعلى إجهاد للديون.

7- وبناء عليه، تقترح إدارة الصندوق جملة من الإجراءات التي تعرض، مجتمعة، إصلاحا مرنا لسياسة إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق منذ التجديد الثاني عشر للموارد وصاعدا، مما يسمح بتشذيب الحل المقترح في كل دورة من دورات تجديد الموارد. ويرد وصف لخطة العمل أدناه وهي مفصلة بصورة أكبر في الفقرات من 8 إلى 16:

(1) تبني مبدأ خط أساس تجديد الموارد الذي سيضمن أن يحظى الصندوق بتعويض كامل في الوقت الملائم عن جميع المشروعات المصادق عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون حتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد. ومن شأن ذلك أن يعكس مستوى مستقرا للتعويض عن المنح بأقصى حد ممكن وغيره من أشكال التمويل الأخرى لضمان عدم تآكل رأسمال الصندوق مع مرور الوقت؛

(2) إيجاد آلية دينامية مسبقة التمويل لضمان استناد أي تمويل جديد بموجب إطار القدرة على تحمل الديون على المساهمات المسبقة للدول الأعضاء على أساس كل دورة من دورات تجديد الموارد على حدة؛

(3) إدخال تقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، مفصلة لتوائم مستويات التيسيرية؛

(4) تخصيص موارد المنح الضئيلة في الصندوق فقط لدعم البلدان التي تعاني من أعلى إجهاد للديون بما في ذلك أشد البلدان ضعفا وفقرا؛

(5) إدخال شرط إقراضي جديد – وهو القروض فائقة التيسيرية للغاية – مع تيسيرية أعظم، بما في ذلك أجل سداد وفترة سماح طويلتين.

8- **الدعم المستمر لإطار القدرة على تحمل الديون:** من بين العناصر الرئيسية لإصلاح إطار القدرة على تحمل الديون استمرار الدول الأعضاء بالإيفاء بالتزاماتها المنبثقة عن المصادقات بموجب إطار القدرة على تحمل الديون منذ عام 2007 وحتى نهاية التجديد الحادي عشر للموارد؛[4] واستمرارها في دعم هذا الإطار في المستقبل. ولتجنب تآكل رأسمال الصندوق وسيولته، ينبغي لمثل هذه التعويضات أن تكون جزءا من مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق لتغطية التدفقات الخارجة التي لم تعوض إن لم تعوضها الدول الأعضاء. وإذا ما تجاوزت الموارد الإجمالية للمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون المستويات المتوقعة نتيجة لتدهور مستويات إجهاد الدين أو لغيره من الأسباب سيكون هنالك حاجة لموارد إضافية، مثل تلك المخصصة لبرامج المنح؛ والموارد من مخصصات المنح غير المستخدمة أو المنح الملغاة؛ أو أية مصادر أخرى.[5]

[4] تشير التقديرات إلى أن التزامات إطار القدرة على تحمل الديون ستصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي بنهاية التجديد الحادي عشر للموارد استنادا إلى مخصص إطار القدرة على تحمل الديون البالغ 586 مليون دولار أمريكي في مايو/أيار 2019. وحتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كان الصندوق قد صادق بالفعل على 1.9 مليار دولار أمريكي. وهنالك العديد من الدول المقترضة المؤهلة التي تعاني من تزايد إجهاد الديون في عام 2019، ومن المحتمل استنادا إلى الوضع الحالي أن يتم تطبيق شروط تمويلية مخففة على خمسة بلدان عام 2020، والتي تصل مخصصاتها بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى حوالي 180 مليون دولار أمريكي. ويمكن أيضا تطبيق الشروط المخففة لعام 2021 اعتمادا على تدهور وضع إجهاد الديون في بعض البلدان آنذاك. ولن يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة مباشرة في التمويل بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وسيتم تطبيق شروط التمويل المحدثة بنهاية العام للسنة المالية التالية استنادا إلى معايير متفق عليها.

[5] يمكن استخدام نهج الحجم المعدّل كمصدر للتمويل. ونهج الحجم المعدل هو آلية يمكن من خلالها الاحتفاظ بجزء من التمويل المخصص بموجب إطار القدرة على تحمل الديون أو إعادة توزيعه على بلدان أخرى أو استخدامه للتعويض عن الفائدة المتنازل عنها بموجب هذا الإطار. وتاريخيا، أعاد الصندوق تخصيص 5 بالمائة لجميع البلدان المستفيدة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولم يحتفظ بأي مبلغ للتعويض عن الفائدة المتنازل عنها، مما نجم عنه وضع مالي أضعف. وقد احتفظت المؤسسات المالية الدولية الأخرى (باستثناء المؤسسة الدولية للتنمية في تجديدها الثامن عشر للموارد) بمعظم أو جزء من 20 بالمائة من موارد المنح التي كانت تضاف إلى سيولتها بهدف تعويض أسعار الفائدة المتنازل عنها. ومن ثم كانت تعيد توزيع المخصص المتبقي كقروض باستخدام منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ولا ينظر الصندوق في إمكانية تغيير سياسته الحالية.

9- يتضمن خط أساس تجديد الموارد الوارد وصفه في المقطع التالي، مستوى مقترحا لإجمالي المنح (أي تلك المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وغيرها من المنح)، وفقا لمستوى مساهمات الدول الأعضاء وغيرها من التدفقات.

10- **التقسيمات دقيقة التفاصيل للتيسيرية**. سوف يُدخل الإطار إمكانية توفير تقسيم دقيق التفاصيل في مستوى تيسيرية الموارد بين البلدان. وبناء على طلب الدول الأعضاء، يمكن للصندوق أن يدخل بعض العوامل الإضافية في هذا التقسيم دقيق التفاصيل مثل الهشاشة على سبيل المثال. وأما عمق وتوجه التقسيم دقيق التفاصيل وعدد المستويات أو المجالات، فيمكن تقريرها في كل دورة من دورات تجديد الموارد.

11- **القروض فائقة التيسيرية للغاية**. وبالإضافة إلى المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، لدى الصندوق ثلاثة شروط إقراضية وهي: العادية، والمختلطة، والتيسيرية للغاية. وبموجب هذا المقترح الحالي، لن تكون البلدان "الصفراء"[6] مؤهلة بعد الآن للاستفادة من المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. ولتزويد هذه البلدان بأعلى قدر ممكن من التيسيرية المستدامة، تم اقتراح إدخال أداة رابعة للإقراض على شكل قرض بتيسيرية أعلى من القروض التيسيرية للغاية الحالية. ويمكن وضع الشروط المالية للقروض فائقة التيسيرية للغاية في كل فترة من فترات تجديد الموارد.

12- وسوف تتوفر للبلدان حزمة إجمالية تجمع بين المنح والقروض فائقة التيسيرية للغاية والتمويل بشروط تيسيرية وفقا لوضع كل بلد فيما يتعلق بإجهاد الديون والتقسيمات الجزئية دقيقة التفاصيل. وسيؤدي الجمع بين الأدوات التمويلية بناءً على الموارد المتوقعة إلى أعلى قدر ممكن من المخصصات للبلدان الفقيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف ديون كل بلد منها والاستدامة المالية للصندوق.

13- ويركز هذا المقترح على استخدام التمويل بالمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان "الحمراء" ويهدف إلى توفير أكبر قدر من المخصصات للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، مع أكبر قدر من التيسيرية التي يمكن لكل من البلدان والصندوق ضمان استدامتها. ونظرا لقلة موارد المنح، يعطي المقترح الأولوية لتوفير تلك الموارد للبلدان التي تعاني من أعلى خطر لإجهاد الديون (أو أنها فعلا تعاني من إجهاد الديون).

14- يلخص الشكل 2 نهج الصندوق المقترح لإقراض كلا الفئتين من البلدان:

[6] وفقا لنظام إشارات المرور الذي يستخدمه البنك الدولي/صندوق النقد الدولي ، تعتبر البلدان التي تعاني من أكبر خطر لإجهاد الديون أو أنها تعاني من إجهاد الديون بلدان "حمراء"، في حين تعتبر البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون بلدانا "صفراء".

الشكل 2
تطور إطار القدرة على تحمل الديون

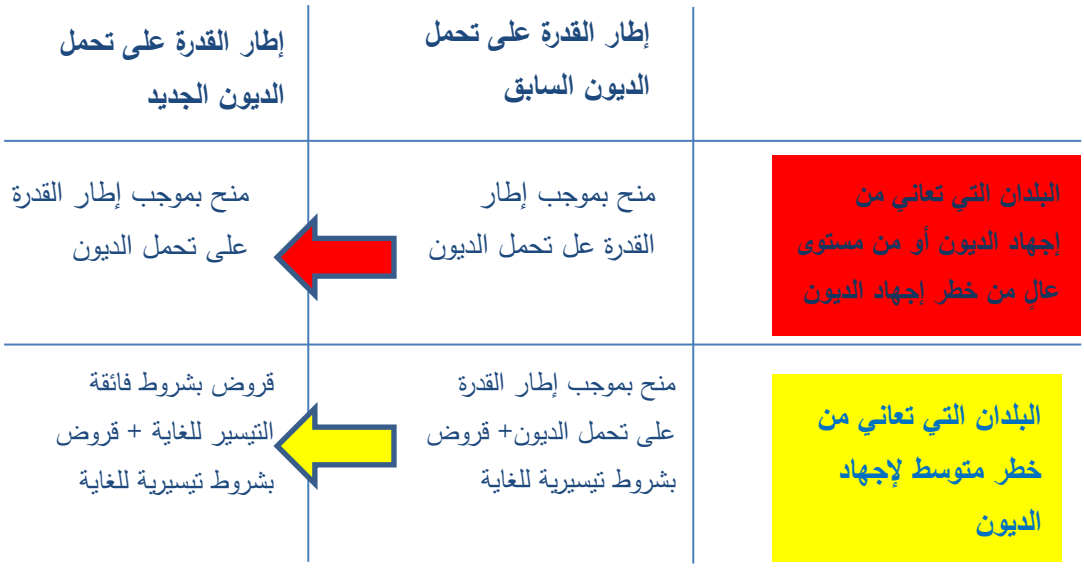

15- ولن تحظى البلدان "الصفراء" بعد الآن بمكون من المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، ولكنها ستحظى بخليط من القروض بشروط تيسيرية للغاية وبشروط فائقة التيسيرية للغاية، وفقا لقدرتها على تحمل الصدمات (انظر المقطع الرابع للمزيد من التفاصيل).

16- وسوف يخضع كل تجديد مستقبلي من تجديدات الموارد لتقدير مستقل لمستوى حجم إطار القدرة على تحمل الديون والتيسيرية المعطاة للبلدان المتلقية. وسوف يتم تقريرها في سياق الإسقاطات المالية المحدثة، والقدرة المالية والأولويات الإنمائية.

ثالثا– تقرير إطار القدرة على تحمل الديون وحجم المنح

17- كما تمت مناقشته في المقطع الأول، أشارت العديد من الدراسات الداخلية والخارجية إلى أن الهيكلية المالية الأساسية للصندوق وآلية المنح فيه ليست مستدامة. ويقترح هذا المقطع نهجا لتقدير إطار أكثر استدامة للقدرة على تحمل الديون، وحجم حافظة منح منتظمة.[7]

18- لا بد من الحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق من خلال تنفيذ نهج حصيف وملزم ماليا لتخصيص موارده الأساسية. وبالتالي، فإنه من الضروري تحديد مكونات خط أساس تجديد الموارد الذي سيتضمّن مستوى التمويل الذي يمكن للصندوق أن يتحمل توفيره كمنح، والموارد المطلوبة التي لا بدّ من تخصيصها للقروض للحفاظ على رأسمال الصندوق بحيث يرتبط كلاهما بحجم التمويل الذي يتلقاه الصندوق من الدول الأعضاء.

[7] في التجديد الحادي عشر للموارد خصصت المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مبدئيا مبلغ 850 مليون دولار أمريكي كمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة للاستفادة من هذا الإطار، في حين كان المبلغ الفعلي الإجمالي بعد التعديل لأغراض التيسيرية 586 مليون دولار أمريكي. ووصل إجمالي المنح الأخرى في فترة التجديد الحادي عشر للموارد إلى 227.5 مليون دولار أمريكي.

19- ولتوفير تقدير لهذا التخصيص، سيضع إجراء تحديد خط أساس تجديد الموارد المستوى الأعلى لإجمالي المنح في برنامج القروض والمنح في الصندوق وفقا لحجم مساهمات الدول الأعضاء. ولا بد لمساهمات تجديدات الموارد في الصندوق من أن تغطي الحد الأدنى: أي تكاليفه التشغيلية؛ ومنحه العادية؛ ومنحه الجديدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون؛ وأي جزء من إطار القدرة على تحمل الديون المصادق عليه الذي لم يتم التعويض عنه من قبل الدول الأعضاء في الصندوق في السابق.[8]

الشكل 3

التخصيص المبسط لخط أساس تجديد الموارد

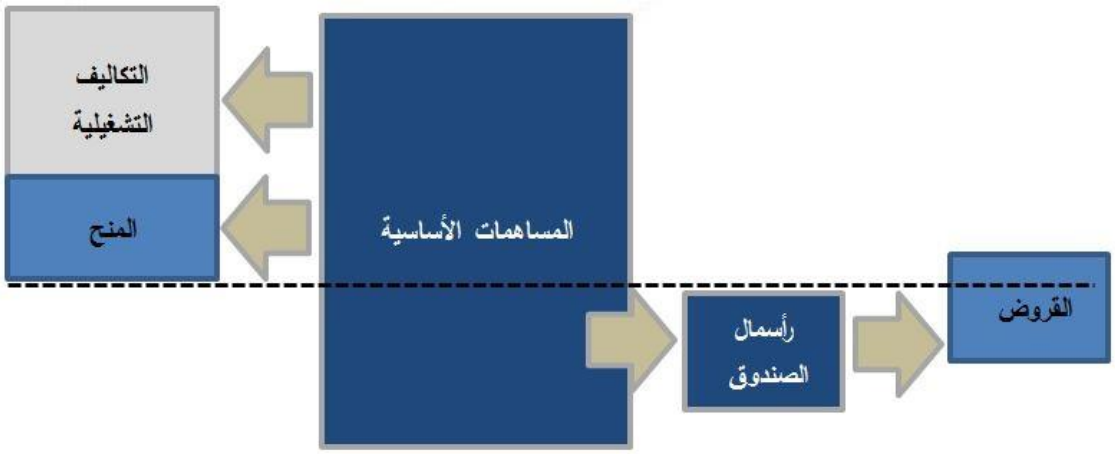

20- كما يشار إليه في الشكل 3 أعلاه، سوف تنشأ الحافظة المستدامة للمنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون والمنح العادية كلما كان خط أساس تجديد الموارد أكبر من مجموع المنح المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون وغيرها من المنح، بحيث يمول جزء من التجديد أيضا قروضا جديدة. أما إطار القدرة على تحمل الديون غير المستدام والحجم غير المستدام للمنح العادية فسينشأ كلما كان خط أساس تجديد الموارد عاجزا عن تمويل إجمالي المنح المخصصة، والتي ستحتاج للتمويل من خلال التدفقات العائدة. وعلى المدى المتوسط والطويل، سيؤدي ذلك إلى برنامج أساسي أصغر للقروض والمنح وتآكل للقاعدة المالية للصندوق، لأن هذه الأموال لن تتدفق عائدة إلى الصندوق (على خلاف القروض التي تبقى في موازنة الصندوق).

21- وحتى تاريخه، تجاوزت حزمة حجم التمويل بالمنح التي يخصصها الصندوق الحجم المستدام، وبالتالي قلّصت من قدرته على تمويل قروض جديدة وذلك بسبب تآكل قاعدته الرأسمالية. ويقلص هذا الوضع بدوره من قدرة الصندوق على الاستمرار في توفير نفس المستوى من القروض في المستقبل. أما مع الآلية الجديدة، فإن مستوى المساهمات الأساسية في تجديد الموارد والفجوة المتوقعة والفعلية من التعويض عن

[8] قد يتضمن ذلك زيادة في إجهاد ديون البلاد ضمن دورة من دورات تجديد الموارد. وسوف تنظر إدارة الصندوق في إجراءات إضافية لتجنب أية آثار سلبية قد تنجم عن التغييرات ضمن الدورات بهدف ضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ لكل من الصندوق والجهات المانحة.

المصادقات السابقة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون ستشكل المحركات الأساسية التي تقرر الحجم المستدام للمنح ولإطار القدرة على تحمل الديون في كل تجديد من تجديدات الموارد، مما يمكّن الصندوق من الإبقاء على برنامجه للقروض والمنح في المستقبل. ونتيجة لذلك، لن يكون حجم المنح العادية بعد الآن مقررا بنسبة ثابتة من برنامج القروض والمنح.

رابعا- محاكاة للتيسيرية والتخصيص في التجديد الثاني عشر للموارد

22- في أية عملية تخصيص تعتمد على موارد محدودة، تتداخل مستويات التيسيرية والمخصصات القطرية وتتشابك. ويوفر هذا المقطع سيناريو تأشيري لمساعدة الدول الأعضاء على فهم كيف يمكن لهذين المتغيرين أن يتفاعلا في التجديد الثاني عشر للموارد ضمن الآلية المقترحة.

23- ويتوفر هذا المثال البسيط لأغراض إيضاحية فقط، وهو يظهر المستويات الناجمة من التيسيرية وخلطة من الأدوات التي يمكن للصندوق أن يوفرها. وتفترض هذه العملية شروط التمويل التالية:

- ستتلقى البلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عالٍ لإجهاد الديون 100 بالمائة من مخصصاتها على شكل منح؛
- أما البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون والتي تتسم بمجال ضئيل أو محدود لاستيعاب الصدمات،[9] فستتلقى 80 بالمائة من مخصصاتها على شكل قروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية و20 بالمائة على شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية من خلال تطبيق شروط السداد المتبعة للدول الصغيرة؛
- في حين ستتلقى البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون التي تتسم بمجال معتبر لاستيعاب الصدمات 100 بالمائة من مخصصاتها بشروط تيسيرية للغاية محسنّة (بشروط إقراض أعلى تيسيرية من شروط الإقراض التيسيرية للغاية) من خلال تطبيق شروط السداد المتبعة للدول الصغيرة.

24- يقارن الجدول 1 أدناه عنصر المنح فيما يوفره الصندوق حاليا والسيناريو المقترح. ويتضمن الملحق الثاني تقديرا للتركيبة المحتملة للبلدان "الحمراء" و"الصفراء" في فترة التجديد الحادي عشر للموارد لكل فئة من هذه الفئات.[10]

[9] انظر الملحق الثاني للحصول على وصف لمتانة وضع الديون وتصنيفها حسب طبيعة وتنوع التعرض للديون، وفقا لإطار القدرة على تحمل الديون للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي.

[10] يعرض القسم الثاني من الملحق الثاني شروط تمويل القروض المتوفرة بشروط فائقة التيسيرية للغاية. وفي هذا السيناريو، لم يتم إجراء اقتطاع لنهج الحجم المعدل بهدف تعظيم المخصصات القطرية للبلدان "الحمراء" و"الصفراء".

الجدول 1

مقارنة لعنصر المنحة في البلدان التي تعاني من إجهاد الديون

	عنصر المنحة للبلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عال لإجهاد الديون – "الإشارة الضوئية الحمراء"		
	السياسة الأساسية لإطار القدرة على تحمل الديون	**التجديد الحادي عشر للموارد**	**الإصلاحات المقترحة المخصوصة بالتجديد الثاني عشر للموارد**
البلدان التي تعاني من إجهاد الديون والتي تعاني من خطر عال لإجهاد الديون	100 بالمائة	91 بالمائة	100 بالمائة
	عنصر المنحة للبلدان التي تعاني من خطر متوسط للديون – "الإشارة الضوئية الصفراء"		
	السياسة الأساسية لإطار القدرة على تحمل الديون	**التجديد الحادي عشر للموارد**	**الإصلاحات المقترحة المخصوصة بالتجديد الثاني عشر للموارد**
البلدان التي تمتلك مجالا ضئيلا أو محدودا لاستيعاب الصدمات	79 بالمائة	69 بالمائة	71 بالمائة
البلدان التي تمتلك مجالا معتبرا لاستيعاب الصدمات			63 بالمائة

25- ويظهر الناتج المتوقع لهذا الخيار بالقيم الدولارية في الجدول 2 من الملحق الثاني، الذي يشير إلى مخصصات منفصلة لعنصر المنحة، والقروض المتوفرة بشروط فائقة التيسيرية للغاية وشروط تيسيرية للغاية. وسينجم عن قلة توفر المنح المستدامة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون تراجع ضئيل لمخصصات البلدان "الحمراء" مقارنة بالتجديد الحادي عشر للموارد، ولكن من شأن هذا التقليص أن يسمح للصندوق بالإبقاء على توفير الموارد بشروط المنح بنسبة 100 بالمائة للبلدان المثقلة بالديون. وأما حجم التخصيص للبلدان "الصفراء" فسيتم الإبقاء عليه على حساب تقليص ضئيل في التيسيرية.

26- وتظهر خبرة الصندوق حتى تاريخه في التجديد الحادي عشر للموارد بأن البلدان المثقلة بالديون غالبا ما تفضل حجوما أكبر على التيسيرية الأكبر. وقد تأكدت هذه الملاحظة أيضا من خلال استعراض منتصف المدة الذي قامت به المؤسسة الدولية للتنمية لمرفق توسيع النطاق لديها خلال فترة التجديد الثامن عشر لمواردها. وفي هذه الاستعراض، دعت بلدان عديدة لتوفير موارد غير تيسيرية لمرفق توسيع النطاق بهدف

الجمع بين مواردها التيسيرية من المؤسسة الدولية للتنمية وتلطيف شروط التمويل الإجمالية لمشروعاتها في القطاعات الهامة اجتماعيا.[11]

27- وشريطة تقدير أهلية البلدان للموارد المختلطة المقترحة، فإن أثر هذا التغيير المكيف للتيسيرية وحجم المنح المقدر سيوفر مخصصا قدره 90 بالمائة من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، كذلك فإنه سيحافظ على نسبة دنيا تقدر بحدود 45 بالمائة لأفريقيا جنوب الصحراء.

خامسا– هيكلية آلية إطار القدرة على تحمل الديون

28- تم تحري آليات متعددة للتمويل المستدام لإطار القدرة على تحمل الديون والتي تتفاوت تبعا لنموذج المساهمات واستنادا إلى إمكانية "تحصين" هذا التمويل من المصادر الأخرى للصندوق. وفي دورته المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2019 أكد المجلس التنفيذي تفضيله للخيار ألف. ويتمثل هذا الخيار في آلية مسبقة التمويل لإطار القدرة على تحمل الديون ضمن موارد الصندوق. وسوف تعمل الآلية الجديدة على النحو التالي:

- **التعهد:** ستسهم الدول الأعضاء للصندوق بكامل تعهداتها في تعهد واحد كما تم وصفه في المقطع ثالثا أعلاه.
- **الرصد:** وحيث أن نافذة إطار القدرة على تحمل الديون ستدار ضمن الهيكلية الإجمالية للتسيير في الصندوق (المجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات)، لن تكون هنالك حاجة لإيجاد أي سجل إضافي أو لتكبد أية تكاليف تشغيلية إضافية جديدة. وسوف يتم رصد التمويل المصادق عليه لإطار القدرة على تحمل الديون وإبلاغ المجلس التنفيذي عنه.

سادسا – تعديل الوثائق الأساسية للصندوق

29- تنص اتفاقية إنشاء الصندوق وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق على أدوار ومسؤوليات الهيئات الرئاسية فيه عن السياسات التي تحكم التمويل الذي يقدمه الصندوق على النحو التالي:[12] "مع إبقاء مجلس المحافظين على سلطته بوضع السياسات والمعايير والقواعد الناظمة العريضة التي تحكم التمويل الذي يقدمه الصندوق، إلا أنه يعترف بأن المجلس التنفيذي يضطلع بالمسؤولية الأولية عن وضع السياسات التفصيلية التي تحكم مثل هذا التمويل..."

30- وسيتطلب تنفيذ هذه التغييرات المقترحة تعديل سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، وبخاصة إدخال القروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية كشرط إقراضي جديد وما يتعلق بها من أوضاع التمويل، كما هي واردة في الملحق الرابع.

[11] حتى تاريخه، حظيت التغييرات الطارئة على نسبة المنح في مخصصات التجديد الحادي عشر للموارد للبلدان المؤهلة للاستفادة من هذا الإطار بقبول 22 من أصل 32 بلدا؛ مما يصل مجموعه إلى 1.02 مليون دولار أمريكي من أصل 1.2 مليار دولار أمريكي. وهناك ثلاث دول تصل مخصصاتها الإجمالية إلى 59 مليون دولار أمريكي رفضت الحصة الطوعية من القرض المقدم لها بشروط تيسيرية للغاية.

[12] الفقرتان 4 و5 من سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

31- وستدخل هذه التغييرات حيز النفاذ في التجديد الثاني عشر للموارد بتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2022.

سابعا – الاستنتاج وسبل المضي قدما

32- تعترف إدارة الصندوق بالتزام الدول الأعضاء بإيجاد حل لتحدٍّ معقد له تبعات استراتيجية، وتشغيلية ومالية بعيدة الأمد. وتعتقد إدارة الصندوق بأن المقترح الوارد في هذه الوثيقة يمثل نهجا مستداما مرنا واقعيا لجهة المبادئ، التي يمكن ترجمتها إلى جملة عملية من الإجراءات. وتلتزم الإدارة بالاستمرار بتوفير المساعدة للبلدان التي تتسم بأعلى الاحتياجات الإنمائية في المستقبل، ومواءمة هذه المساعدة لتوجهات وظروف كل تجديد من تجديدات موارد الصندوق.

33- سيحافظ هذا المقترح على الاستدامة المالية للصندوق سواء لجهة رأسمال الصندوق أو سيولته، وسيوفر مرونة للدول الأعضاء لإعلان تعهدات بموارد إضافية بأسلوب يزيد بصورة مباشرة من التزامات البلدان الأفقر على أساس كل تجديد للموارد على حدة بأسلوب يتسم بالشفافية وقابلية التنبؤ.

34- وأخيرا، يضمن هذا المقترح أن يبقى الصندوق جزءاً من الهيكلية العالمية لدعم التخفيف من عبء الديون وإدارتها في البلدان الأشد فقرا. وقد تطورت هذه الهيكلية على مدى السنوات الماضية، حيث تبنت المؤسسات المالية الدولية ممارسات مختلفة ضمن الإطار الإجمالي. ويأخذ الحل المقترح بعين الاعتبار الخبرة الناشئة من التجديد الحادي عشر للموارد، التي أثبتت بأن المخصصات الأعلى على وجه العموم هي أكثر أهمية للمقترضين من التيسيرية.

35- عرضت هذه الوثيقة على لجنة مراجعة الحسابات وعلى المجلس التنفيذي للاستعراض في سبتمبر/أيلول 2019. وسيتم عرض وثيقة محدّثة على لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 لاستعراضها، ومن ثم لعرضها على المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2019 للمصادقة. وسيتم عرض مشروع قرار حول التعديلات المطلوب إدخالها على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق على لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني لاستعراضها، ومن ثم على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول لاستعراضها وإحالتها إلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2020.

السياق العالمي للديون وخبرة الصندوق مع إطار القدرة على تحمل الديون

1- **إجهاد الديون على المقترضين من الصندوق:** كما يظهر الشكل 1 أدناه، تعاني حوالي 40 بالمائة من البلدان منخفضة الدخل حاليا من خطر كبير لإجهاد الديون الخارجية أو أنها فعلا تعاني من إجهاد الديون – أي ضعف عدد هاتين الفئتين في عام 2013. وتتضمن هاتان الفئتان 32 بلدا –58 بالمائة من البلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق والمغطاة بموجب الإطار المشترك للقدرة على تحمل الديون للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل. وتتراجع هذه الحصة إلى 42 بالمائة إذا تم استثناء الدول الصغيرة. وأما البلدان المقترضة من الصندوق التي تعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون أو أنها فعلا تعاني من إجهاد الديون، فقد تلقت 20 بالمائة من إجمالي موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء و54 بالمائة من موارد هذا النظام بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

الشكل 1

تطور تصنيفات خطر إجهاد الديون بالنسبة للبلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون

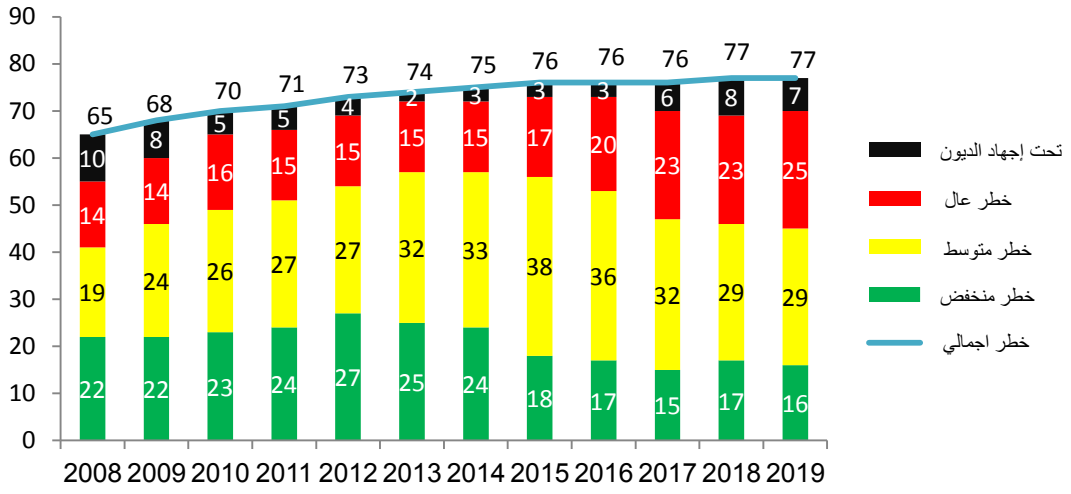

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي/صندوق النقد الدولي لتحليل القدرة على تحمل الديون في البلدان منخفضة الدخل، يونيو/حزيران 2019.

2- وللتراكم الأعلى للديون تبعات على الاستدامة المالية للصندوق. إذ ستقلص الحجوم الكبرى من المنح والمخاطر الائتمانية الأعلى للمقترضين من القدرة المالية الإجمالية للصندوق، وإمكانية تقديمه لمستويات عالية من التيسيرية ما لم تزد الجهات المانحة من مساهماتها.

3- **تاريخ الصندوق مع إطار القدرة على تحمل الديون.** يظهر الشكل 2 أدناه الفروقات في التوقيت بين التمويل المصادق عليه لإطار القدرة على تحمل الديون[13] (الخطوط الزرقاء) والتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون (الخطوط الخضراء).

[13] تعرض الأرصدة تمويل إطار القدرة على تحمل الديون صافي من الإلغاءات والتقليصات.

الشكل 2

حجم تمويل إطار القدرة على تحمل الديون وحجم التعويضات المستحقة

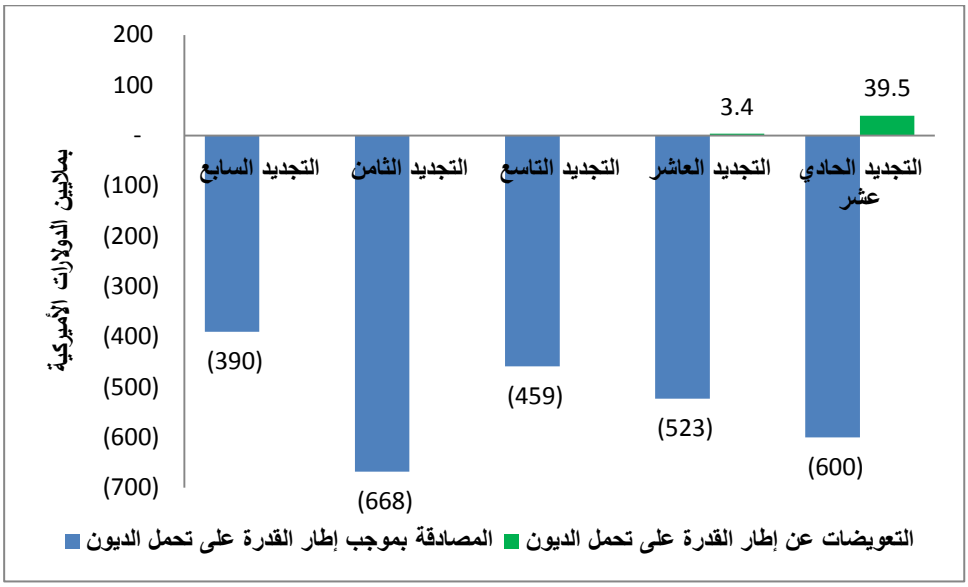

4- ومن خلال إطار القدرة على تحمل الديون، تشير التقديرات إلى أن الدول الأعضاء المؤهلة التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون قد تلقت تاريخيا 50 بالمائة من مخصصاتها على شكل منحة و50 بالمائة على شكل قروض بشروط تيسيرية للغاية، مما وفَّر مستوى من التيسيرية (عنصر المنحة) بما يعادل 79 بالمائة. وأما تلك التي تشير التقديرات لمعاناتها من خطر عالٍ لإجهاد الديون أو أنها فعلا تعاني من إجهاد الديون فقد تلقت 100 بالمائة من مخصصاتها على شكل منح، كما تنص عليه الوثيقة EB 2007/90/R.2 – الترتيبات المقترحة لتنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق.

5- وفي مايو/أيار 2019، ومع الأخذ بعين الاعتبار آثار إطار القدرة على تحمل الديون على الاستدامة المالية للصندوق، صادق المجلس التنفيذي على مراجعة لمرة واحدة لنسبة المصادر المقدمة كمنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد فقط:[14]

- توفر للبلدان التي تعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون أو التي تعاني فعلا من إجهاد الديون 80 بالمائة من مخصصاتها على شكل منح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وأما نسبة 20 بالمائة الباقية تتلقاها بشروط تيسيرية للغاية (مع كونها طوعية)، مما يوفر مستوى من التيسيرية (عنصر المنحة) بما يعادل 91 بالمائة.
- وتقدم للبلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون 27 بالمائة من مخصصاتها على أساس منحة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، في حين تتوفر نسبة 73 بالمائة الباقية بشروط تيسيرية للغاية (طوعية بنسبة 46 بالمائة من المجموعة الأخيرة)، مما يوفر مستوى أدنى من التيسيرية بما يعادل 69 بالمائة.

[14] على الرغم من أن خطر إجهاد الديون (بما في ذلك عتبة الدخل الوطني الإجمالي) هي التي تقود مستوى التيسيرية في تمويل إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة. إلا أنه ومن الناحية العملية، تتلقى البلدان الأكثر هشاشة وفقرا أعلى نسبة من التيسيرية.

6- وعندما بدأ العمل بإطار القدرة على تحمل الديون في التجديد السابع للموارد، كانت الصروفات على إطار القدرة على تحمل الديون وغيرها من أشكال المنح تصل إلى 17 بالمائة من المساهمات المستلمة مقارنة بحدود 60 بالمائة بالنسبة للتجديد العاشر للموارد. ويظهر الشكل 3، كيف تدهورت الملامح المالية للصندوق منذ العمل بإطار القدرة على تحمل الديون. ففي عام 2007، مثلت الصروفات على المنح وعلى إطار القدرة على تحمل الديون 13 بالمائة من تحصيل المساهمات العادية (أي رأس المال المدفوع)؛ وارتفع هذا الرقم ليصل إلى 72 بالمائة عام 2018.

الشكل 3

التحصيل الفعلي من التجديدات والصروفات على المنح وإطار القدرة على تحمل الديون

(بملايين الدولارات الأمريكية)

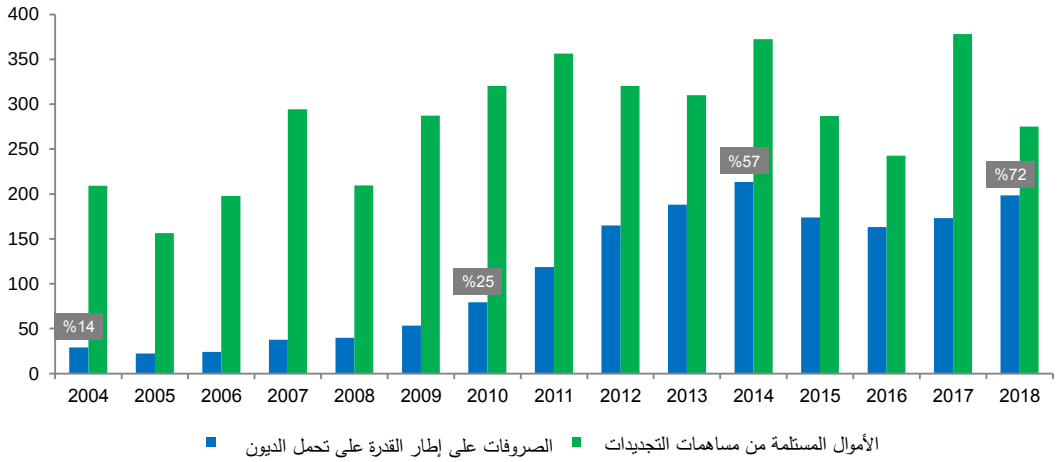

التيسيرية، ومعايير الأهلية والتقسيمات دقيقة التفاصيل

ألف – التقسيم دقيق التفاصيل لديون البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون

1- أدخل الإصلاح الأخير لإطار القدرة على تحمل الديون في البنك الدولي/صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل[15] مستوى جديدا من التقسيمات دقيقة التفاصيل لتصنيف البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون بهدف عكس طبيعة وتنوع مخاطر الديون، وتحري المجال النقدي. ويتم تقرير متانة وضع الديون في بلد يعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون الخارجية "بالمجال" المتاح المقدر لها لاستيعاب الصدمات بدون أن تتدهور لتصل إلى فئة البلدان التي تعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون.

- مجال محدود لاستيعاب الصدمات: وجود مؤشر واحد على الأقل من مؤشرات عبء الديون لخط الأساس قريبا بما فيه الكفاية من العتبة ذات الصلة بحيث يمكن أن يؤدي حصول صدمة متوسطة ملحوظة إلى تخفيض تصنيف هذا البلد ليغدو بلدا يعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون.
- مجال معتبر لاستيعاب الصدمات: كون جميع مؤشرات عبء الديون لخط الأساس أقل بصورة كبيرة من عتباتها ذات الصلة، بحيث لا يمكن إلا للصدمات في الربع الأعلى من توزيعها الملحوظ أن تؤدي إلى تخفيض تصنيف البلد ليغدو بلدا يعاني من خطر عالٍ لإجهاد الديون.
- البلدان المقدرة على أنها تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون ولكنها لا تقع في الفئتين المذكورتين أعلاه، بحيث تتسم ببعض المجال المتاح لاستيعاب الصدمات.

[15] تم تنفيذ هذا الإصلاح عام 2018. وعند تقدير القدرة على تحمل الديون، يقارن إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان منخفضة الدخل مؤشرات عبء الديون بعتبات تأشيرية على مدى فترة الإسقاطات. وهنالك أربعة تصنيفات لخطر الديون الخارجية العامة وهي: (1) الخطر المنخفض – عندما تكون جميع مؤشرات عبء الديون أقل من العتبات في كل من خط الأساس واختبارات الإجهاد؛ (2) الخطر المتوسط – عندما تكون مؤشرات عبء الديون أقل من من العتبات في سيناريو خط الأساس، إلا أن اختبارات الإجهاد يشير إلى أنها قد تخترق في حال حصلت صدمات خارجية أو نشأت تغييرات مفاجئة في السياسات الاقتصادية الكلية؛ (3) الخطر المرتفع – عندما يتم خرق أحد العتبات أو أكثر من عتبة من واحدة بموجب سيناريو خط الأساس، لكن البلد لا يواجه حاليا مصاعب في سداد ديونه؛ (4) إجهاد الديون – عندما يواجد البلد بالفعل مصاعب في خدمة ديونه. انظر.
www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/16/39/Debt-Sustainability-Framework-for-Low-Income-Countries

الإطار الأول

مثال لتحليل القدرة على تحمل الديون لبلد يعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون ويتمتع بمجال محدود لاستيعاب الصدمات

أجرى صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية تحليلا مشتركا للقدرة على تحمل الديون في النيجر في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، ونشر في ديسمبر/كانون الأول 2018. وينص هذا التقرير على أن "خطر تعرض النيجر لجهد الدين الخارجي والعام الإجمالي "**متوسط**"..... وفي حين يتم احترام جميع العتبات في خطة الأساس، إلا أن القيمة الحالية لمعدل الديون الخارجية إلى الصادرات مازال يخترق العتبة الموضوعة بموجب سيناريو اختبار الجهد. ومازالت القدرة على تحمل الديون "متوسطة" وفقا للمنهجية الجديدة. **ويظهر هذا التحليل بأن النيجر تمتلك مجالا محدودا لاستيعاب الصدمات السلبية**. وتبقى عرضة للخطر على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتطورات السلبية التي تطرأ على صادرتها..... ويتنبأ تحليل القدرة على تحمل الديون باستمرار الحكومة بتنفيذ برنامجها للإصلاحات.... **وباتباعها للحذر المستمر وحرصها على عدم تراكم الديون وإيلاء الأولوية للاقتراض بشروط تيسيرية ساعد النيجر على الإبقاء على تصنيفها "المتوسط" لخطر إجهاد الدين العام.**" (الجمل بالأحرف البارزة هي من وضع إدارة الصندوق)

الإطار الثاني

مثال عن تحليل للقدرة على تحمل الديون لبلد يعاني من خطر متوسط لإجهاد الدين مع مجال معتبر لاستيعاب الصدمات

أجرى صندوق النقد الدولي /المؤسسة الدولية للتنمية تحليلا مشتركا للقدرة على تحمل الديون في مدغشقر في يونيو/حزيران 2018، تم نشره في يوليو/تموز 2018. وينص هذا التقرير على أن "خطر معاناة مدغشقر من إجهاد الديون الخارجية متوسط"... لأن ديناميات الديون المضمونة من القطاع العام والديون العامة الخارجية تبقى مستدامة دون خط الأساس... وتخرق اختبارات الجهد المعيار الحصيف لتحليل القدرة على تحمل الدين العام (الذي يغطي كلا من الديون الخارجية والمحلية)، وفي بعض الحالات القليلة فقط للقدرة على تحمل الدين الخارجي... **وأما الفرق الواضح بين القيمة الاسمية وشروط القيمة الحالية يشير إلى أن الاقتراض (الخارجي) التيسيري والمنح سيبقيان مصدرا للتمويل؛** [ولكن] وعلى المدى الطويل، يفترض أن تزداد أهمية الاقتراض بشروط شبه تيسيرية مقارنة بالقروض التيسيرية (والتمويل بالمنح)، مما يقلص من وسطي حجم عنصر المنح في الاقتراض الجديد من 40 بالمائة في المدى القصير إلى 26 بالمائة عام 2038.

باء – إدخال شرط إقراضي جديد بمستوى أعلى من التيسيرية

2- نظرا لندرة الأموال المتوفرة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، قدرت إدارة الصندوق كيفية خلق شرط إقراضي بدرجة أعلى من التيسيرية، يمكن استخدامه لتوفير بديل للبلدان "الصفراء" المؤهلة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون عندما لا يمكن توفير المنح بموجب هذا الإطار بصورة مستدامة. ويتمثل الهدف في الإبقاء على مستوى عالٍ من التيسيرية مما يمكن خلطه بنسبة من المنح أو بقرض تيسيري للغاية. ومن شأن ذلك: (1) أن يحافظ على الحد الأدنى من التيسيرية الذي يطلبه صندوق النقد الدولي للبلدان التي تعاني من معوقات نقدية أو اقتصادية؛ (2) الإبقاء على المستوى من المطلوب من التيسيرية لضمان استدامة الصندوق.

3- وقد أجريت تحليلات عديدة لآجال الاستحقاق وفترات السماح الممكنة، ومستويات ورسوم الخدمة، وتسديدات المبالغ الأصلية. ويتراوح الحد الأدنى للتيسيرية المطلوب للبلدان المؤهلة بموجب صندوق النقد الدولي ما بين 35 إلى 60 بالمائة. ويظهر الجدول 1 أدناه أشكال المحاكاة المختلفة والتيسيرية المتعلقة بها. وكمقارنة، يوفر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أداة تمويلية بأجل استحقاق قدره 40 سنة، "بدفعة سداد واحدة" في السنة الأربعين، ورسم خدمة بحدود 0.25 بالمائة للقروض المعينة بالدولار الأمريكي.

الجدول 1

محاكاة لأداة قروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية

قروض فائقة التيسيرية للغاية: العناصر	*السيناريو الأول– المؤسسة الدولية للتنمية*	*السيناريو الثاني*	*السيناريو الثالث*	*السيناريو الرابع المقترح*
أجل الاستحقاق	40 سنة	40 سنة	40 سنة	50 سنة
فترة السماح	0	0	10 سنوات	10 سنوات
رسم الخدمة (بالدولار الأمريكي)	%0.25	%0.00	%0.10	%0.10
تسديد المبلغ الأصلي	100% في السنة الأربعين	50% في السنة العشرين 50% في السنة الأربعين	10% في السنة العاشرة 10% في السنة العشرين 40% في السنة الثلاثين 40% في السنة الأربعين	2.5% بطريقة خطية منذ السنة العاشرة وحتى السنة الخمسين
مستوى تيسير التمويل (نسبة مئوية)	**82.6**	**74.4**	**77.3**	**72.5**

4- تم تبني السيناريو الرابع لهذا المقترح لأنه يُبقي على مستوى عالٍ من التيسيرية، ولكن نهجه المتمثل في تسديدات خطية يمثل خطراً ائتمانيا أقل على الصندوق. ويسدد أصل القرض على أساس خطي مستقيم بغية تجنب تراكم تسديدات كبيرة على البلدان المستفيدة. وتبلغ التيسيرية الإجمالية لهذه الأداة (عنصر المنح) ما يعادل 73 بالمائة استنادا إلى المعايير الحالية.[16]

5- ويرد أدناه مقارنة للتمويل بشروط فائة التيسيرية للغاية وتمويل البلدان الصفراء السابقة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون.

	السياسة الحالية للبلدان الصفراء بموجب إطار القدرة على تحمل الديون 50 في المائة منحة/50 في المائة قرض بشروط تيسيرية للغاية	
التخصيص	منحة إنفاق 50 في المائة قرض 50 في المائة	قرض 100 في المائة
أجل الاستحقاق خطر الائتمان – خسارة الائتمان المتوقعة	التعرض للخطر على مدى 40 سنة خسارة ائتمان متوقعة أقصر – تعرض أقل للخطر	التعرض للخطر على مدى 50 سنة خسارة ائتمان متوقعة أطول – تعرض أكبر للخطر
خطر سعر الفائدة	رسوم خدمة 0.75 في المائة خطر أقل لسعر الفائدة	رسوم خدمة 0.10 في المائة خطر أكبر لسعر الفائدة

جيم – المخصصات التأشيرية وتصنيف البلدان

6- يستند الجدول 2 أدناه على شروط التمويل المقترحة للبلدان "الحمراء" المؤهلة للحصول على منح بنسبة 100 بالمائة والتقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان "الصفراء"، كما هو موصوف في الفقرات 23 و24 من التقرير

[16] سيتم تحديد خصائص القروض غير المخصصة بالدولار الأمريكي وتوفيرها على أساس مكافئ مالي.

الرئيسي. ويُعرض لأغراض تأشيرة فقط وربما يتم تشذيب منهجيته.[17] وهي تستخدم معايير الأهلية للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان بدءا من التجديد الحادي عشر للموارد والمؤشرات المالية الموصوفة في الملحق الرابع، استنادا إلى برنامج إجمالي للقروض والمنح قدره 3.5 مليار دولار أمريكي.

الجدول 2

توزيع المخصصات حسب التقسيمات دقيقة التفاصيل للبلدان

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	محاكاة للتجديد الثاني عشر للموارد				*التجديد الحادي عشر للموارد*		
تصنيف البلدان حسب التقسيمات دقيقة التفاصيل	*إجمالي المخصص*	*حجم المنح*	*حجم القروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية*	*حجم القروض بشروط تيسيرية للغاية*	*إجمالي المخصص*	*حجم المنح*	*حجم القروض بشروط تيسيرية للغاية*
البلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عال لإجهاد الديون	360	360	–	–	503	402	101
البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون مع مجال محدود لاستيعاب الصدمات	423	–	338	85	715	193	522
البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون مع مجال معتبر لاستيعاب الصدمات	344	–	0	344			
المجموع	**1127**	**360**	**338**	**429**	**1218**	**595**	**623**

7- يظهر الجدول 3 أدناه تصنيفا تأشيريا لتقسيم دقيق التفاصيل للبلدان المصنفة في الجدول 2، مشيرا إلى البلدان التي ستكون مؤهلة لكل حزمة من الحزمات التيسيرية، كما هو وارد في المقطع رابعا من التقرير الرئيسي.[18]

[17] أجرت إدارة الصندوق تحليلات عديدة لتوجهات إجهاد الديون على مدى العقد الماضي، وعلى كمية الموارد التي تمّ توفيرها ومستوى تيسيرية الحزمة الإجمالية التي يوفرها الصندوق، والقدرة على استيعاب الديون، والخيارات المتاحة للمقترضين. كما قارنت إدارة الصندوق نهجها الخاص بالنهج الذي تتبعه المؤسسات المالية الأخرى. وسيتم تحديث هذا السيناريو أثناء مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد استناداً إلى التزامات تجديد الموارد والإحصائيات المحدّثة لتقرير التيسيرية والتقسيمات دقيقة التفاصيل والحجوم التي سيستمر توفير المساعدة الإنمائية بموجبها للبلدان المثقلة بالديون بحيث تحظى بأعلى قدر من المخصصات والتيسيرية مع الإبقاء على استدامة الصندوق. ويعتبر هذا المثال لأغراض توضيحية فقط، وقد يخضع لتجذيب المنهجية المتبعة مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الناشئة في مشاورات تجديد موارد المؤسسات المالية الأخرى وإصلاح صندوق النقد الدولي.

[18] لم تحظ ستة بلدان تعاني من خطر إجهاد الدين بتقدير محدث لاستدامة قدرتها على تحمل الديون من قبل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وتُعتبر مؤهلة لأعلى قدر من التيسيرية في هذه الفئة.

الجدول 3

تصنيف تأشيري للبلدان حسب التقسيمات دقيقة التفاصيل عالي الدقة

البلدان التي تعاني من إجهاد الديون أو من خطر عال لإجهاد الديون	*البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون مع مجال محدود لاستيعاب الصدمات*	*البلدان التي تعاني من خطر متوسط لإجهاد الديون وتتمتع بمجال معتبر لاستيعاب الصدمات*
أفغانستان	موريتانيا	جزر القمر	بنن
بوروندي	موزامبيق	غينيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية أفريقيا الوسطى	سان تومي وبرينسيبي	غينيا بيساو	إثيوبيا
تشاد	ساموا	قرغيزستان	مدغشقر
إريتريا	جنوب السودان	ليبريا	سيراليون
جمهورية غامبيا	السودان	ملاوي	
هايتي	تونغا	مالي	
كيريباس	اليمن	النيجر	
		طاجيكستان	
		توغو	

الافتراضات المالية لمحاكاة التجديد الثاني عشر للموارد

الافتراضات	*الوصف*
القوائم المالية وتاريخ تحديث النموذج	31 ديسمبر/كانون الأول 2018
برنامج القروض والمنح للتجديد الحادي عشر للموارد (بمليارات الدولارات الأمريكية)	3.5
برنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر للموارد (بمليارات الدولارات الأمريكية)	3.5
مساهمات التجديد الحادي عشر للموارد (بمليارات الدولارات الأمريكية)	1.1
نمو المساهمات وبرنامج القروض والمنح (لكل عام)	1 بالمائة
الاقتراض لفترة التجديد الحادي عشر للموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)	547
الحد الأدنى من متطلبات السيولة	60 بالمائة من إجمالي التدفقات الخارجة السنوية
تقديرات مظروف المنح الجديدة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون في الحد الأعلى (بملايين الدولارات الأمريكية)	360

التغييرات المقترح إدخالها على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق

مشروع القرار رقم ../د-43

تعديل سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق،

إذ يستذكر القرار رقم 178/د-36، والذي تقرر فيه، بناء على طلب من المجلس التنفيذي، الموافقة على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق؛

وحيث أنه استعرض التعديلات المقترحة على سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، كما تقدم المجلس التنفيذي بها، وكما هي واردة في الوثيقة .GC 43/L؛

يتبنى سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق، كما تم تنقيحها على الشكل الوارد أدناه، بحيث تدخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022؛

ويقرر ما يلي:

1- تُعَدَّل الفقرة 3، من القسم أولاً من سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

3- عدل مجلس المحافظين وثيقة سياسات الإقراض ومعاييره عدة مرات بين عامي 1994 و1998، إلا أن الوثيقة لم تخضع إلى أي تحديث أو استعراض بعد ذلك. وفي عام 2010، طلب مجلس المحافظين من المجلس التنفيذي أن "يرفع إلى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والثلاثين في عام 2011 سياسات الإقراض ومعاييره المنقحة التي سوف تأخذ في اعتبارها كل التطورات التي طرأت منذ آخر مراجعة لسياسات الإقراض ومعاييره في عام 1998؛ وتبيّن بإيجاز ووضوح الخطوط العريضة للسياسات والمعايير المطبقة على التمويل الذي يقدمه الصندوق". ونتيجة لذلك، تبنى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2013 سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق. وفي عامي 2018 و2019، عدلت سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق لتعكس التغييرات المطلوبة لدخول إطار الانتقال حيز النفاذ، ولتعكس الصندوق مع القطاع الخاص، ولتحديث شروط التمويل. وفي عام 2020، عُدِّلت سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق لتعكس التغييرات المطلوبة لإدخال الإجراءات الجديدة الخاصة بإطار القدرة على تحمل الديون حيز النفاذ.

2- تُعَدَّل الفقرة 15 (أ) (3) من القسم رابعا من سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق بحيث يصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

تقدم القروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية وبشروط تيسيرية للغاية وبشروط مختلطة وبشروط عادية على النحو التالي:

3- تُضاف فقرة فرعية جديدة وهي (1) إلى الفقرة 15 (أ) (3) من القسم رابعا من سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

(1) لن تتحمل القروض المتوفرة بشروط فائقة التيسيرية للغاية أية فائدة، ولكنها ستتحمل رسوم خدمة على المبلغ الأصلي المتبقي بما يعادل عشر الواحد في المائة (0.1 في المائة) سنويا

للقروض المعبر عنها بوحدات حقوق السحب الخاصة، وعلى النحو الذي يقرره المجلس التنفيذي بالنسبة للعملات الأخرى على أساس مالي مكافئ، كما أنها ستتسم بفترة سداد مدتها خمسين (50) عاما (ما لم يطلب المقترض فترات سداد أقصر)، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر (10) سنوات تبدأ من تاريخ مصادقة المجلس التنفيذي. وسيتم توفير القروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية حصرا للبلدان المؤهلة للاستفادة من آلية القدرة على تحمل الديون.

ويعاد ترقيم الفقرات تبعا لذلك.

4- تُعَدَّل الفقرة 15 (أ) (4) من القسم رابعا من سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق ليصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد):

(4) يضطلع المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) يقرر المجلس التنفيذي رسم الخدمة وأية فائدة أخرى قابلة للتطبيق على القروض المتوفرة بشروط فائقة التيسيرية للغاية، وبشروط تيسرية للغاية وبشروط مختلطة، يعبر عنها بوحدة تعيين القرض في حال كانت مختلفة عن وحدات حقوق السحب الخاصة؛

5- تُعَدَّل الفقرة 15 (ج) من القسم رابعا من سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق ليصبح نصها على النحو التالي (يوضع خط تحت النص الجديد، بينما يرد النص المحذوف مشطوبا):

(ج) آلية القدرة على تحمل الديون. يوفر التمويل بموجب آلية القدرة على تحمل الديون إلى الدول الأعضاء المؤهلة على شكل منح أو مزيج من ~~المنح~~ القروض بشروط فائقة التيسيرية للغاية والقروض بشروط تيسيرية للغاية، وفقا لترتيبات تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق المعتمد من جانب المجلس التنفيذي. وتخضع الدول الأعضاء المؤهلة أيضا لسياسة الاقتراض غير الميسر والتدابير العلاجية المرتبطة بها.

DSF compensation due by country

1. The table below shows the DSF compensation due by country for DSF approvals from IFAD7 (2007) until the end of the IFAD11 period (2021).[19] The details below include various assumptions including the final level of DSF approvals during IFAD11, as well as future cancellations/reductions of DSF unused commitments.

				Forecast	*Forecast*	*Forecast*	
List	*Country*	*IFAD10*	*IFAD11*	*IFAD12*	*IFAD13*	*IFAD14 onwards (IFAD25)*	*Total*
List A							
	Australia		-	-	-	-	-
	Austria	60 706	661 450	1 991 348	2 845 574	43 115 479	48 674 556
	Belgium	90 266	1 258 849	2 987 022	-	39 355 993	43 692 130
	Canada	172 001	2 871 353	6 688 648	9 149 596	146 747 362	165 628 960
	Cyprus					129 010	129 010
	Denmark	55 556	602 633	1 419 610	-	19 832 945	21 910 743
	Estonia	-	-	-	-		-
	Finland	44 968	719 342	1 493 511	2 312 029	32 346 406	36 916 255
	France	165 626	2 098 081	4 356 074	6 224 693	118 953 342	131 797 817
	Germany	224 838	2 756 040	6 520 296	9 317 298	156 484 482	175 302 953
	Greece	-	-	-	-	625 201	625 201
	Hungary	-	-	-	-	47 781	47 781
	Iceland	-	-	-	-	176 791	176 791
	Ireland	47 557	359 671	746 756	1 073 419	20 475 782	22 703 185
	Israel	-		14 003	-	91 241	105 244
	Italy	286 699	3 149 760	7 220 752	11 350 289	174 812 468	196 819 969
	Japan	185 491	2 362 320	6 524 776	7 585 784	134 886 672	151 545 043
	Luxembourg	-	94 493	208 793	320 127	5 140 311	5 763 724
	Netherlands	220 835	2 952 900	6 524 776	10 010 684	167 455 205	187 164 400
	New Zealand	-	-	321 999	502 920	5 121 702	5 946 622
	Norway	182 175	1 791 426	4 317 549	6 794 178	106 359 830	119 445 158
	Portugal	-	70 870	-	-	1 372 007	1 442 876
	Russian Federation	-	-	521 982	798 504	10 034 078	11 354 563
	Spain	165 626	2 277 917	-	-	41 723 703	44 167 246
	Sweden	186 445	2 282 729	6 315 983	5 249 552	125 621 582	139 656 292
	Switzerland	94 997	792 126	2 936 652	6 604 582	77 714 767	88 143 123
	United Kingdom	281 047	2 559 180	7 212 053	12 687 542	181 173 581	203 913 403
	United States	303 531	3 543 480	7 829 731	11 977 554	154 811 483	178 465 779
	Total List A	**2 768 365**	**33 204 617**	**76 152 314**	**104 804 325**	**1 764 609 203**	**1 981 538 824**
List B							
	Algeria	-	393 720	869 970	1 330 839	14 859 991	17 454 521
	Gabon	-	13 708	28 461	52 870	798 363	893 401
	Indonesia	28 105	196 860	869 970	1 330 839	19 112 529	21 538 303
	Iran (Islamic Republic of)	-	-				-
	Iraq	11 242	59 058		-	1 672 346	1 742 646
	Kuwait	44 968	472 464	1 304 955	1 996 259	30 102 233	33 920 878
	Libya	-	-	-			-
	Nigeria	28 105	590 580	1 304 955	1 996 259	26 279 727	30 199 626

[19] Commitments are denominated in euros, SDR as well as United States dollars; the United States dollar values due in future replenishments will be crystallized upon approval of respective replenishment rates. The figures are based on the May 2019 DSF allocation for IFAD11 of US$586 million.

				Forecast	Forecast	Forecast	
List	*Country*	*IFAD10*	*IFAD11*	*IFAD12*	*IFAD13*	*IFAD14 onwards (IFAD25)*	*Total*
	Qatar	56 209	-		-	4 778 132	4 834 342
	Saudi Arabia	56 209	787 440	2 000 931	3 060 930	48 402 479	54 307 990
	United Arab Emirates	-	39 372	86 997	399 252	4 300 319	4 825 940
	Venezuela (Bolivarian Republic of)	84 314	258 630	-	-	10 305 901	10 648 846
	Total List B	**309 152**	**2 811 832**	**6 466 240**	**10 167 249**	**160 612 020**	**180 366 493**
List C							
	Afghanistan	-	-		-	-	-
	Albania	-	-	-	-	14 334	14 334
	Angola	-	74 807	165 294	266 168	3 822 506	4 328 775
	Antigua and Barbuda	-	-				-
	Argentina	11 242	98 430	652 478	998 129	10 511 891	12 272 170
	Armenia	-	-	-	-	23 380	23 380
	Azerbaijan	-	-	-		95 563	95 563
	Bangladesh	-	23 623	56 548	133 084	2 078 488	2 291 743
	Barbados	-	-				-
	Belize	-	-				-
	Benin	-	-	-	-	-	-
	Bhutan	-	-	-	-	71 672	71 672
	Bolivia (Plurinational State of)	-	-		-	143 344	143 344
	Bosnia and Herzegovina	-	-	-	-	134 656	134 656
	Botswana	-	-	15 659	17 966	322 524	356 150
	Brazil	44 497	526 010	1 452 850	2 222 502	28 991 921	33 237 779
	Burkina Faso	-	-	-	-	-	-
	Burundi	-	-	-	-	-	-
	Cambodia	-	-	18 269	41 921	666 549	726 740
	Cameroon	-	39 372	104 396	159 701	2 577 188	2 880 657
	Cape Verde	-	-	-	-	20 612	20 612
	Central African Republic	-	-	-	-	-	-
	Chad	-	-	-	-	-	-
	Chile	-	-		-	76 450	76 450
	China	89 935	866 184	2 348 919	7 985 036	98 429 523	109 719 597
	Colombia	-	-	17 399	-	272 536	289 935
	Comoros	-	-				-
	Congo	-	11 812		-	286 688	298 500
	Democratic Republic of the Congo	-		25 222	-	-	25 222
	Cook Islands	-					-
	Costa Rica	-					-
	Côte d'Ivoire	-		-	-	84 218	84 218
	Croatia	-					-
	Cuba	-			-	56 624	56 624
	Djibouti	-			-	-	-
	Dominica	-	-				-
	Dominican Republic	-	-		133 084	573 376	706 460
	Ecuador	-	-	34 799	-	286 688	321 487
	Egypt	16 863	118 116	260 991	399 252	7 167 198	7 962 420
	El Salvador	-	-		-	47 781	47 781
	Equatorial Guinea	-	-				-
	Eritrea	-	-	-	-	-	-

				Forecast	Forecast	Forecast	
List	*Country*	*IFAD10*	*IFAD11*	*IFAD12*	*IFAD13*	*IFAD14 onwards (IFAD25)*	*Total*
	Eswatini					35 740	35 740
	Ethiopia	-	-	-	-	-	-
	Fiji	-		-	13 308	110 056	123 365
	Gambia (The)	-		-	-	-	-
	Georgia	-			-	14 334	14 334
	Ghana	-	15 749	34 799	66 542	1 098 970	1 216 060
	Grenada	-					-
	Guatemala	-			66 542	358 360	424 902
	Guinea	-		-	-	-	-
	Guinea-Bissau	-					-
	Guyana	-	19 002	62 446	95 773	1 030 955	1 208 177
	Haiti	-		-	-	-	-
	Honduras	-	-		26 617	95 563	122 179
	India	95 556	984 300	2 609 910	4 924 105	73 160 479	81 774 351
	Jamaica	-					-
	Jordan	-		-	13 308	238 907	252 215
	Kazakhstan	-		-	-	28 669	28 669
	Kenya	-		43 499	66 542	1 051 189	1 161 230
	Kiribati	-		-	-	-	-
	Democratic People's Republic of Korea	-			-	-	-
	Republic of Korea	16 863	236 232	600 279	1 064 671	17 153 495	19 071 540
	Kyrgyzstan	-					-
	Lao People's Democratic Republic	-		-	-	131 399	131 399
	Lebanon	-	11 812		-	181 569	193 381
	Lesotho	-		-	13 308	191 125	204 434
	Liberia	-		-	-	-	-
	The former Yugoslav Republic of Macedonia	-					-
	Madagascar	-		-	-	-	-
	Malawi	-			-	-	-
	Malaysia	-			-	83 617	83 617
	Maldives	-			-	-	-
	Mali	-	-	-	-	-	-
	Malta	-	-				-
	Marshall Islands	-	-				-
	Mauritania	-	-		-	-	-
	Mauritius	-	-	-	-	-	-
	Mexico	16 863	-	434 985	665 420	8 600 638	9 717 906
	Micronesia (Federated States of)	-	-				-
	Republic of Moldova	-	-	-	-	47 304	47 304
	Mongolia	-	-	-	13 308	101 774	115 083
	Morocco	-	27 560	60 898	106 467	1 576 784	1 771 709
	Mozambique	-	-	-	-	-	-
	Myanmar	-	-	-	-	-	-
	Namibia	-	-		-	-	-
	Nauru	-	-				-
	Nepal	-	-	-	-	124 248	124 248
	Nicaragua	-	-	17 399	19 963	248 463	285 825
	Niger	-	-		-	-	-

				Forecast	Forecast	Forecast	
List	*Country*	*IFAD10*	*IFAD11*	*IFAD12*	*IFAD13*	*IFAD14 onwards (IFAD25)*	*Total*
	Niue	-	-				-
	Oman	-	-	-	-	71 672	71 672
	Pakistan	22 484	314 976	695 976	1 064 671	17 679 089	19 777 196
	Panama	-	-	-	-	135 221	135 221
	Papua New Guinea	-	-				-
	Paraguay	-	19 721	13 050	26 617	406 566	465 954
	Peru	-	11 812	32 624	47 910	769 279	861 625
	Philippines	-	-	17 399	26 617	286 688	330 704
	South Sudan	-	-	-	-	-	-
	Romania	-	-		-	95 563	95 563
	Rwanda	-	-		-	122 941	122 941
	Saint Kitts and Nevis	-	-				-
	Saint Lucia	-	-				-
	Samoa	-	-				-
	Sao Tome and Principe	-	-				-
	Senegal	-	-	17 399	-	266 837	284 237
	Seychelles	-	-	-	-	54 949	54 949
	Sierra Leone	-	-	-	-	-	-
	Solomon Islands	-	-				-
	Somalia	-	-				-
	South Africa	-	35 931	43 499	-	674 960	754 390
	Sri Lanka	-	39 411	87 084	133 217	2 391 455	2 651 168
	Saint Vincent and the Grenadines	-	-				-
	Sudan	-	-	-	-	-	-
	Suriname	-	-				-
	Syrian Arab Republic	-	-		-	406 141	406 141
	Tajikistan	-	-	-	-	-	-
	United Republic of Tanzania	-	-	10 442	16 155	201 359	227 956
	Thailand	-	11 812	26 099	39 925	645 048	722 884
	The Bahamas	-	-				-
	Timor-Leste	-	-		13 308	47 781	61 090
	Togo	-	-	-	-	-	-
	Tonga	-	-				-
	Trinidad and Tobago	-	-				-
	Tunisia	-	23 623	65 248	133 084	1 887 362	2 109 317
	Turkey	-	47 246	104 396	665 420	6 354 916	7 171 978
	Tuvalu	-	-				-
	Uganda	-	-	-	13 308	207 849	221 157
	Uruguay	-	-	17 399	26 617	286 688	330 704
	Uzbekistan	-	-	-	1 331	16 723	18 054
	Vanuatu	-	-		-	-	-
	Viet Nam	-	19 686	52 198	79 850	1 051 189	1 202 924
	Yemen	-	-	-	-	-	-
	Zambia	-	-	-	39 925	471 501	511 426
	Zimbabwe	-	-	-	39 925	334 469	374 394
	Total List C	**314 302**	**3 577 226**	**10 199 857**	**21 880 599**	**297 285 596**	**333 257 580**
	Grand total	**3 391 819**	**39 593 675**	**92 818 410**	**136 852 173**	**2 222 506 820**	**2 495 162 897**